اقتصاد

الأردنيون ينقذون سوق العقارات

عمان ـ **زيد الدبيسية**

أنقذت مشتريات الأردنيين السوق العقارية من التراجع خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام الجاري، رغم التراجع الحاد في إقبال الأجانب والعرب على السوق بفعل تداعيات جائحة فيروس كورونا التي لا تزال تلقي بظلال سلبية على الاستثمار في معظم دول العالم. وقال طلال الزبن، المتحدث الرسمي باسم دائرة الأراضي والمساحة الأردنية الحكومية، في تصريح خاص لـ«العربي الجديد»، إنه رغم تحسن أداء القطاع العقاري الأردني منذ بداية العام وحتى نهاية مايو/ أيار، بعد حالة التراجع التي شهدها خلال العامين الماضيين، إلا أن مشتريات الأجانب للأراضي والمنازل والمباني ما زالت متراجعة.

وأوضح الزبن أن مشتريات الأجانب للعقارات خلال الأشهر الخمسة الأولى من هذا العام انخفضت بنسبة 17%، مشيرا إلى تراجع مبيعات الشقق 2% والأراضي 40% مقارنةً بالفترة نفسها من 2019. وتعتبر دائرة الأراضي والمساحة عام 2019 عام مقارنة بالنسبة للعام الجاري، حيث توقفت مختلف الأنشطة خلال الأشهر الأولى من عام 2020 بسبب الإغلاق العام الناجم عن جائحة فيروس كورونا. وأشار المسؤول الأردني إلى أن سبب تراجع مشتريات العرب والأجانب للعقارات يعود إلى جائحة كورونا وتداعياتها، التي أثرت على مختلف المجالات والأنشطة الاقتصادية في مختلف البلدان، متوقعا أن يتحسن الإقبال على شراء العقارات من قبل الأجانب خلال الفترة المقبلة مع التطورات الإيجابية على صعيد الجائحة وخطة الحكومة للصيف الآمن، مضيفا أن مشتريات العرب والأجانب للعقارات في الأردن تُعتبر من العوامل الدافعة لنشاط السوق.

ورغم تراجع مشتريات الأجانب والعرب، ارتفع إجمالي مبيعات السوق من حيث الكم بنسبة 37% خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام، حيث زادت مبيعات الشقق بنسبة 23% والأراضي 42% مقارنةً بالفترة نفسها من 2019، مسجلة 2,32 مليار دولار. ووفق المتحدث باسم دائرة الأراضي والمساحة، ارتفع حجم التداول خلال مايو/ أيار وحده بنسبة 8% مقارنة بالشهر نفسه من عام 2019، ليبلغ 432 مليون دولار، لافتا إلى أن الإجراءات التحفيزية التي ما زالت تقدمها الحكومة ساهمت في ارتفاع مبيعات الشقق والأراضي خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام الحالي، حيث بلغت قيمة الإعفاءات على عمليات البيع والشراء حوالي 56 مليون دولار خلال تلك الفترة، إضافة إلى بدء العمل بقانون الملكية العقارية الذي عالج كثيراً من الاختلالات ويتضمن بنوداً محفزة للاستثمار وتسهيل الإجراءات.

وقال كمال العواملة، رئيس جمعية مستثمري قطاع الإسكان، لـ«العربي الجديد»، إن المستثمرين في القطاع يتطلعون إلى تحسين نشاط السوق العقاري خلال الفترة المقبلة مع عودة الحياة إلى طبيعتها تدريجياً، بعد تعطل معظم الأنشطة الاقتصادية منذ أكثر من عام بسبب جائحة كورونا وتراجع حركة السفر بين مختلف البلدان. وأضاف العوالمة أن تخفيف القيود عن حركة المسافرين سيعني عودة آلاف الأردنيين المغتربين في الخارج خلال هذا الصيف، وكذلك تحسن حركة السفر من الأردن وإليه والموسم السياحي، ما يساهم في ارتفاع الطلب على العقارات، خاصة الشقق السكنية والمنازل، حيث تعد مشتريات المغتربين مهمة.

(فرانس برس)

أسعار الحديد الملتهبة تشعل الأسواق

بدأت مصانع عالمية لإنتاج الحديد في وقف تلقي طلبات العملاء في الأسابيع الأخيرة، بعد انتعاش الطلب على المنتجات بصورة غير مسبوقة في ظلّ تعافي الاقتصاد الدولي من جائحة كورونا، وهو ما يؤدي إلى تسجيل الأسعار زيادات جديدة، بينما ألهبت مستوياتها الأخيرة بالأساس مختلف القطاعات بدءاً من بناة المنازل إلى صانعي الأجهزة. وتضاعفت أسعار الصلب في أميركا 3 مرات في 12 شهراً، بينما وصلت العقود الآجلة في الصين إلى مستوى قياسي، وارتفعت الأسعار كذلك في أوروبا. وقفز مؤشر «ستاندرد آند بورز» لشركات الصلب، والذي يتضمن شركات مثل «نكور كورب» و«كليفلاند كليفس» و«يو إس ستيل» بنسبة 69% في 2021، ليسجل، وفق وكالة «بلومبيرغ» الأميركية، أفضل أداء خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام.

أخبار

خطط لحل أزمة الكهرباء في العراق

قال مصطفى الكاظمي، رئيس الوزراء العراقي، إن حكومته وضعت خططاً متكاملة ستساعد على حل معضلة الكهرباء في البلاد نهائياً. وأضاف الكاظمي، خلال افتتاحه المحطة الغازية المركبة لإنتاج الطاقة الكهربائية

بطاقة 500 ميغاوات كمرحلة أولى في محافظة ذي قار (جنوب شرق)، أمس السبت، إن معضلة الكهرباء «تتطلب حلولاً جادة وشجاعة، وهذا ما تعمل عليه الحكومة بكل قوة». ويعاني العراق من أزمة مزمنة في الكهرباء منذ عقود جراء الحصار والحروب المتتالية. وتشهد البلاد منذ سنوات احتجاجات شعبية على الانقطاع المتكرر للكهرباء، وخاصة في فصل الصيف. وأشار الكاظمي إلى أن المحطة الغازية المركبة ستنتج طاقة كهربائية أكثر من نظيراتها «وهي في الوقت نفسه تحافظ على البيئة باستخدام الغازات المستخرجة منها التي كانت تهدر سابقاً».

تسريب بيانات زبائن لـ«فولكسفاغن» و«أودي»

أعلنت مجموعة «فولكسفاغن» الألمانية المصنعة للسيارات، عن تعرضها لقرصنة معلوماتية أفضت إلى تسريب بيانات لدى أحد مورّديها طاولت معلومات أكثر من 3,3 ملايين شخص في أميركا الشمالية. وقال الفرع الأميركي للشركة في رسالة لوكالة فرانس برس «اكتشفنا أخيراً أن جهة خارجية حصلت من دون إذن على معلومات شخصية لزبائن حاليين ومحتملين لدى أحد المورّدين الذين تتعاون معهم، أودي وفولكسفاغن، وبعض أصحاب الامتيازات في الولايات المتحدة وكندا لأنشطة بيع وتسويق عبر الإنترنت». وجُمعت المعلومات المسربة بين 2014 و2019 ووُضعت على ملف إلكتروني غير محمي من جانب هذا المورّد الذي لم تكشف «فولكسفاغن» اسمه. وأشارت الشركة الألمانية إلى أن القرصنة طاولت معلومات حساسة تُستخدم لعمليات الشراء أو القروض، بينها أرقام رخصة القيادة، عائدة لحوالى 900 ألف زبون حالي أو محتمل لدى «أودي» في الولايات المتحدة.

نمو إنتاج السيارات الإيرانية

أظهرت بيانات صادرة عن مكتب صناعة السيارات في وزارة الصناعة والمناجم والتجارة الإيرانية، ارتفاع إنتاج البلاد من مختلف أنواع السيارات بنسبة 11,2% ابتداء من العام الإيراني الحالي في 21 مارس/ آذار حتى 21 مايو/ أيار، مسجلاً أكثر من 140 ألف سيارة. وأشارت البيانات التي أوردتها وكالة «ارنا» أمس، إلى أن إنتاج السيارات الشخصية زاد إلى 129 الف و596 سيارة، بنمو بلغت نسبته 10,5% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.

الروبل الروسي بأعلى مستوياته قبل لقاء بوتين وبايدن

موسكو ـ **رامي القليوبي**

سجل الروبل الروسي أعلى مستوى في عام نهاية الأسبوع الماضي، قبل أيام من لقاء مرتقب بين الرئيسين الروسي فلاديمير بوتين والأميركي جو بايدن، إذ يعول المستثمرون الروس على أن يؤدي اللقاء إلى تهدئة التوترات بين البلدين.

وهوى الدولار إلى نحو 72 روبلاً، لأول مرة منذ يوليو/تموز 2020. ويعتبر كبير المحللين في مجموعة «تيلي ترايد» للتداول، مارك غويخمان، أن مجموعة من العوامل، وفي مقدمتها ارتفاع أسعار النفط إلى أكثر من 72 دولاراً للبرميل، وراء هذا الصعود، متوقعاً أن يكون أيضاً للقاء بوتين وبايدن، المقرر عقده في جنيف الأربعاء المقبل، تأثير هام على أمزجة المستثمرين في الأصول الروسية. ويتوقع ألاّ يقلّ الأسبوع الجديد أهمية على مستوى الروبل، مضيفاً: «اليوم الرئيسي هو 16 يونيو/حزيران، حين سيلتقي بوتين مع بايدن في فيلا لا غرانج التي تعود للقرن الـ18 في جنيف». ويقول: «سيراقب المستثمرون عن كثب الأجواء واللهجة بالقمة، ودرجة تطابق مواقف الجانبين، وآفاق التعاون وتفاصيل اتفاقات وقرارات محددة مما يعتمد عليه استيعاب الأسواق للمخاطر أو العوامل الداعمة للروبل من وجهة النظر السياسية، واحتمال فرض عقوبات جديدة على روسيا، وهي عوامل كانت مهيمنة على سعر صرف الروبل خلال الأشهر الماضية». ويلفت إلى أنّه سيتم في 16 يونيو أيضاً الإعلان عن نتائج اجتماع الاحتياطي الفدرالي الأميركي وتوقعاته الاقتصادية، وما إذا كانت الزيادة غير المسبوقة لوتيرة التضخم ستدفعه للحديث عن آفاق تشديد السياسات الاقتصادية، ما قد يشكل دعما لسعر صرف الدولار، بما في ذلك أمام الروبل.

وتزامن تعزيز الروبل الروسي مواقعه أمام الدولار مع إعلان المصرف المركزي الروسي، يوم الجمعة الماضي، عن رفع سعر الفائدة الأساسية بنسبة 0,5% إلى 5,5%، لتعود بذلك إلى مستوى إبريل/ نيسان ومايو/أيار 2020 اللذين شهدا ذروة إجراءات الإغلاق الكلي وسط تمدد جائحة كورونا حول العالم. وأرجع المركزي الروسي قراره إلى تعافي الاقتصادين الروسي والعالمي بوتيرة أعلى من التوقعات السابقة، وسط زيادة مساهمة العوامل المتعلقة بزيادة الطلب في معدل التضخم، الذي ارتفع في مايو/أيار الماضي في روسيا إلى 6% على أساس سنوي.

تمويل

مأزق الموازنة التونسية

نقص التمويلات الخارجية وصعود النفط يربكان الحسابات

اعادت تطورات سوق النفط العالمية خلط كامل اوراق الموازنة التونسية للعام الجاري بسبب ارتفاع اسعار الخام، بينما تعاني بالاساس من نقص في التمويلات كانت تقتضي ادخال تعديلات

تونس ـ **إيمان الحامدي**

أدى نقص التمويلات الخارجية للموازنة إلى تأجيل إعداد قانون المالية التكميلي، بعد أن أعادت تطورات سوق النفط العالمية خلط كامل أوراق قانون الموازنة الأساسي للعام الحالي الذي صادق عليه البرلمان في ديسمبر/ كانون الأول 2020.

وكان يفترض وفق السيناريو الأولي الذي وضعته حكومة هشام المشيشي، أن تتولى وزارة المالية إعداد قانون مالية تكميلي تحيله إلى البرلمان في شهر مارس/ آذار الماضي من أجل إعادة ترتيب النفقات وضبط الموازنة، وفق التطورات الجديدة لأسعار صرف العملة وسعر النفط في السوق العالمية، باعتباره واحدا من أهم العناصر المؤثرة في توازنات الإنفاق العام. ولم يسمح تأخر تعبئة موارد خارجية بنحو 6,9 مليارات دولار لحكومة هشام المشيشي بإعداد موازنة تكميلية في ظل تعثر في الحصول على القروض، وبطء المفاوضات مع صندوق النقد الدولي وباقي شركاء تونس الماليين.

أبدى رئيس لجنة المالية بالبرلمان هيكل المكي، مخاوف من تداعيات تأخر إعداد الموازنة التكميلية وعرضها على البرلمان قبل نهاية الربع الثاني من السنة، مشيرا إلى أن وزارة المالية لم تقدّم للجنة المالية أية توضيحات عن موعد إحالة القانون المعدّل.

وقال المكي، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إن البرلمان منشغل بشأن تأخر الموازنة التكميلية، وانعكاسات ذلك على الإنفاق العام وقدرة الحكومة على الإيفاء بالتزاماتها في الأشهر القادمة، منتقدا تواصل الغموض بشأن تمويل الموازنة لبقية العام، بعد سقوط كل الفرضيات التي بنيت عليها الموازنة الأصلية، وفق قوله.

وأضاف رئيس لجنة المالية أن قانون الموازنة الأصلي أصبح شبه لاغ بعد ارتفاع أسعار النفط إلى أكثر من 70 دولاراً مقابل تقديرات في الموازنة الأصلية بـ48 دولارا، إلى جانب تعثر تعبئة الموارد اللازمة لإنجاز مشاريع استثمارية وتحصيل الضرائب.

وأفاد في سياق متصل بأن الحكومة قد تذهب في قانون الموازنة التكميلي إلى إجراءات أكثر تقشفية ستكون على حساب مخصصات الاستثمار العمومي ومن أجل إنقاذ توازناتها. وأشار إلى أن الفارق بين سعر النفط في الموازنة الأصلية والسعر العالمي الحالي خلق فجوة في الموازنة في حدود 3 مليارات دينار، ستضطر الحكومة إلى بحث موارد إضافية لتغطيتها، وفق قوله.

> القانون الأصلي أصبح شبه لاغ بعد ارتفاع النفط إلى أكثر من 70 دولارا

ويكلّف زيادة بدولار واحد في سعر برميل النفط الموازنة العامة نفقات إضافية بـ129 مليون دينار (الدولار = 2,73 دينار)، حيث يتسبب تجاوز السعر العالمي عتبة الـ60 دولاراً في فجوة جديدة في موازنة تونس لن تقل عن 2,5 مليار دينار.

وتواصل الحكومة مساعيها من أجل عقد اتفاقات مالية مع مؤسسات القرض الدولية في أقرب الآجال، فيما تواجه المالية العمومية خلال شهري يوليو/تموز وأغسطس/آب القادمين ضغوطا كبيرة بسبب أقساط ديون بقيمة مليار دولار تحتاج البلاد لتوفيرها لخلاص أقساط قروض حلت آجالها.

ودخلت الحكومة منذ أسابيع في مفاوضات تقنية مع صندوق النقد الدولي من أجل اتفاق مالي بقيمة 4 مليارات دولار، في انتظار الخروج على السوق المالية لتعبئة موارد أخرى.

ورجّح وزير الاقتصاد والمالية، علي الكعلي، أن تتوصل تونس إلى اتفاق مع الصندوق بداية الربع الثالث من السنة الحالية. وهو يؤكد ترجيحات لجنة المالية بشأن تأخر عرض قانون المالية التعديلي قريبا.

لكن الخبير الاقتصادي ووزير المالية السابق، سليم بسباس، قال لـ«العربي الجديد» إن الحكومة لا تزال تملك هوامش تحرّك في إطار قانون المالية الأصلي، مؤكدا أن وزارة المالية غير ملزمة قانونيا بالالتزام بتاريخ محدد لعرض الموازنة التعديلية. وبيّن أن الحكومة ستحيل القانون إلى مجلس نواب الشعب عندما تكون جاهزة ولديها رؤية واضحة بشأن الاتفاقات المالية التي ستعقدها، مشيرا إلى أن قانون الموازنة التكميلي سيتضمن السياسات العامة المزمع تطبيقها بناء على تعهدات الدولة تجاه صندوق النقد الدولي، ولا سيما منها المتعلقة بالدعم والإصلاح الضريبي وهو ما يفسر تأخرها، وفق قوله.

وتكشف معطيات وزارة المالية في تقريرها حول متابعة تنفيذ ميزانية الدولة للعام الحالي عن تعبئة قروض خارجية طيلة الربع الأول 2021 يناهز 889,5 مليون دينار، أي نحو 325 مليون دولار، في حين بلغت أقساط القروض المسددة في ذات الفترة 689,7 مليون دينار ما يعادل 255 مليون دولار.

وقال معهد الدراسات الاستراتيجية (مؤسسة بحث حكومية) في تقرير أصدره مؤخرا، إنه بإمكان الاقتصاد التونسي تجاوز الأزمة، التي يواجهها، خاصة على مستوى المالية العمومية والفجوة المسجلة في تمويل عجز ميزانية الدولة، في غضون نوفمبر/ تشرين الثاني 2021 وطلب المعهد في التقرير هيكلة ديون المؤسسات الحكومية، والتي ستمكن من التقليص في الفجوة المسجلة على مستوى التمويل، والمقدرة بنحو 5,2 مليارات دينار، كما اقترح تحويل المشاريع الاستثمارية إلى شراكة بين القطاعين الحكومي والخاص، بالإضافة إلى إعادة توزيع موارد الموازنة في إطار قانون الموازنة التكميلي لسد فجوة التمويل المقدرة بنحو2,6 مليار دينار ما يقارب 955 مليون دولار.

مخاوف من إجراءات تقشفية تفاقم معيشة المواطنين (Getty)

شركات

العراق: تهرّب ضريبي بمليارات الدولارات

بغداد ـ **اكثم سيف الدين**

كشفت تقارير رقابية جديدة في العراق عن قضية تتعلق بتهرب شركات كبرى عاملة في القطاع الخاص من سداد الضرائب على مدار سنوات طويلة، ما أضاع على الخزينة العامة مليارات الدولارات، فيما تظهر بين الحين والآخر قضايا فساد تسبب خسائر مالية ضخمة للدولة.

وقال عضو اللجنة القانونية في البرلمان، حسين العقابي، إنه من خلال تدقيق تقارير الرقابة المالية لعمل هيئة الضرائب العامة، اتضح وجود تهرب ضريبي لشركات كبرى منذ سنوات، من بينها شركات نفطية وسياحية ومصارف.

وتساءل العقابي في تصريحات صحافية، أمس: «إذا كانت هذه الشركات الكبرى الواضحة والمشخصة والمعروفة تتهرب ضريبياً، فكيف بالأشخاص الآخرين والشركات المتوسطة والصغيرة؟»، داعياً الحكومة ومؤسساتها ومستشاري رئيس الوزراء ووزارة المالية والتخطيط إلى «الاطلاع على تقارير الرقابة المالية، والعمل على محاسبة هذه الشركات المتهربة من الدفع الضريبي، لكونها جريمة جنائية يعاقب عليها القانون العراقي».

ويعد ملف التهرب الضريبي أحد الملفات الأكثر جدلاً في العراق منذ ما يزيد على 15 عاماً، وتتعلق بشركات استيراد وتصدير ومقاولات واتصالات مشمولة بقانون الجباية السنوية للضرائب، إذ يُتهم موظفون ومسؤولون في الدولة بالتلاعب والتزوير لمصلحة تلك الشركات مقابل مبالغ مالية لمساعدتها على الإفلات من دفع الضرائب، فضلاً عن تورط أحزاب سياسية وفصائل مسلحة في الأمر ذاته، مستغلة نفوذها.

وأكد مسؤول في هيئة الضرائب العامة بالعاصمة بغداد، تعاظم ظاهرة التهرب الضريبي وتسببها في ضياع مبالغ مالية كبيرة سنوياً يمكن أن توجه نحو قطاعات خدمية مهمة، مضيفاً أن هناك «تورطاً سياسياً في التغطية على الشركات الكبيرة في هذا الملف»، وقال المسؤول، الذي فضل عدم الكشف عن اسمه في تصريح لـ«العربي الجديد»، إن «ملف التهرب من دفع الضرائب أو التلاعب بقيمة ما يجب دفعه، أحد أوجه الفساد الظاهرة في الدولة، وتتورط قوى سياسية وفصائل مسلحة في هذا الملف، فضلاً عن موظفين ومسؤولين فاسدين داخل هيئة الضرائب نفسها».

> شركات نفطية ومصارف متورطة في التهرب الضريبي

وتابع: «جهات عدة تتورط في توفير الحماية والدعم القانوني للشركات مقابل الحصول على مبالغ مالية كبيرة تذهب لجيوبها، بدلاً من دفع الضرائب، وهي مبالغ أقل بكثير من نسبة الضرائب المحددة لتلك الشركات، كذلك هناك شركات كبيرة أسستها أحزاب، تعد محمية ولا يمكن تطبيق القانون عليها». وتواجه الحكومات المتعاقبة صعوبات في محاربة الفساد، الذي تشير تقارير رقابية إلى تجاوز خسائره 200 مليار دولار منذ عام 2003.

أسواق

المغرب يتجنب السماسرة لكبح أسعار الخضروات

الرباط ـ **مصطفى قماس**

يتجه المغرب نحو السماح للمزارعين بتمرير منتجاتهم مباشرة إلى تجار التجزئة وتجنب العبور الإلزامي إلى أسواق الجملة للخضر والفواكه، في خطوة من شأنها الحد من ارتفاع الأسعار الذي يتسبب فيه الوسطاء في السوق، وفق مصدر مطلع على الملف التجاري في الدولة. ودأبت الأسواق في المغرب على قيام صغار المزارعين بتوجيه منتجاتهم إلى كبار التجار بأسعار محددة بينهما، بينما يتولى هؤلاء التخمين والتسويق. وكثيرا ما حذر خبراء اقتصاد من دور الوسطاء الذين يتدخلون من أجل رفع الأسعار قبل وصول السلع للمستهلك النهائي. ومن المرتقب أن يساعد البيع المباشر دون المرور من أسواق الجملة للخضر والفواكه في تجنب دفع رسوم على كل عابر تصل إلى 7% من رقم المعاملات، تذهب للمسؤولين عن إدارة السوق. ويؤكد بوعزة الخراطي، رئيس الجامعة المغربية لحقوق المستهلك، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن عملية الإعفاء من المرور عبر أسواق الجملة الذي سيتخذ شكل مشروع قانون سيصوت عليه البرلمان، سيساهم في التخلص من تدخل الوسطاء غير الرسميين الذين يساهمون في رفع الأسعار، في الوقت نفسه الذي سيؤدي عدم دفع رسم لمرور هذه السلع لأسواق الجملة إلى خفض الأسعار. لكن الخراطي، يشدد على ضرورة توضيح الطريقة التي سيتم بها بيع الخضر والفواكه دون المرور عبر أسواق الجملة، خاصة في ما يتصل بمراقبة مدى احترام المعايير، في ظل التخوف من احتواء بعض الخضر والفواكه على مواد مضرة بالصحة. ويتوفر المغرب على ثمانية وثلاثين سوقا للخضر والفواكه، حيث يعمل فيها 4700 تاجر، وهي أسواق يعود الإطار القانوني الذي تخضع له إلى حوالي ستين عاما. ورغم فرض القانون المعمول به على المنتجين المرور عبر أسواق الجملة للخضر والفواكه التي تشرف عليها وزارة الداخلية، غير أن العديد من التجار يؤكدون أن هناك من الوسطاء من يتجنبون تلك الأسواق، بما ينطوي عليه من مشاكل على مستوى الإحاطة بمصدر بعض السلع.

بائع خضروات بالسوق المركزي في الرباط (فرانس برس)

وكان تقرير صادر عن مجلس الحسابات لاحظ قبل عشرة أعوام أن أكثر من 78% من سوق الخضر والفواكه يتواجد في مدينة الرباط، ما يؤشر إلى حجم القطاع غير المهيكل. ولم تسلم أسعار سلع المغرب من الارتفاع الذي تشهده المنتجات في السوق العالمية في الفترة الأخيرة، بينما يعد المغرب من الدول المعتمدة على الاستيراد في تدبير الكثير من احتياجاتها.

تقرير

تنتظر الأحزاب الفائزة بالانتخابات البرلمانية في الجزائر ملفات اقتصادية صعبة عليها مواجهتها، في وقت يزداد فيه الغضب الشعبي من تراجع الأوضاع المعيشية، بالموازاة مع مواصلة القضاء النظر في قضايا فساد تتعلق بالأموال المنهوبة

انتخابات الجزائر

اختبار البرلمان والحكومة: إحياء الاقتصاد واسترجاع الأموال

الجزائر ـ **حمزة كحال**

رغم الوعود الانتخابية البراقة والبرامج التي جعلت للاقتصاد حيزاً مهماً فيها، فإن هناك مخاوف متزايدة من تحولها إلى حبر على ورق عند بدء العهدة البرلمانية الجديدة، لتعقد المشهد السياسي في البلاد. ولعل أكثر ما ينتظره الجزائريون من البرلمان القادم والحكومة السياسية المنبثقة منه، هو ما يحملانه من حلول للحد من تراجع مستويات المعيشة في ظل غلاء الأسعار المتواصل الذي أنهك القدرات الشرائية للكثير من المواطنين، لا سيما مع ضعف المداخيل وانهيار العملة الوطنية (الدينار). وبحسب دراسة للديوان الجزائري للإحصاء الحكومي، فإن متوسط دخل الفرد من الطبقة الوسطى يتراوح بين 20 ألف دينار (170 دولارا) و40 ألف دينار شهريا (300 دولار)، مقابل مصاريف تتعدى 70 ألف دينار (600 دولار) شهريا لأسرة من 5 أشخاص. يقول المواطن هواري عبد النور، لـ«العربي الجديد»: «طالعت أطروحات قادة الأحزاب في الحملة الانتخابية، فكل ما قيل هو عموميات، كحماية القدرة الشرائية، لكن دون توضيح الآليات، لم يتحدثوا مثلا عن تصورهم لكيفية رفع الدعم وتحويل المستحقات المالية مباشرة نحو الأسر المعوزة، رغم أن هذه القضية تهم المواطن مباشرة».

من جانبه، يرى الموظف مولود سعدي أن «برامج المرشحين لدخول البرلمان لم تحمل تصورا واضحاً لتحسين معيشة المواطن، أو تصوراً لإنقاذ الدينار الذي فقد بريقه منذ سنوات، بينما نخاف أن يصل النواب إلى البرلمان ويسيروا في فلك السلطة ويصبحوا مجرد أيد مرفوعة تعبد الطريق لجلد المواطن».

وانعكست تراجعات أسعار الدينار بشكل سلبي على أوضاع المواطنين المعيشية، حيث شهدت أسعار العديد من السلع، وخاصة الغذائية، ارتفاعات كبيرة، أثرت مباشرة على السلوك الإنفاقي والاستهلاكي للمواطن. يقول الخبير الاقتصادي هواري تيغرسي إن «ما كان يشتريه المواطن مقابل 400 دينار عام 2013 أصبح يشتريه بـ1000 دينار اليوم، وبالتالي فإن القدرة الشرائية للمواطن الجزائري فقدت قرابة 60% من قوتها في 7 سنوات، وهو أمر خطير إذا ما أخذنا في الاعتبار أن الحكومة لم تقم باتخاذ إجراءات مقابلة، كرفع الرواتب أو زيادة الدعم لأسعار المواد واسعة الاستهلاك».

> 70000
> أظهرت دراسة صادرة عن الديوان الجزائري للاحصاء (حكومي) أن متوسط دخل الفرد من الطبقة الوسطى يتراوح بين 20 الف دينار و40 الف دينار شهريا، مقابل مصاريف تتعدى 70 الف دينار شهريا لاسرة مكونة من 5 أشخاص.

وزاد امتداد الأزمة المالية في الجزائر للسنة السابعة من انكماش الاقتصاد، بفعل تراجع مداخيل البلاد من بيع النفط إلى أكثر من الثلثين، ما أدى إلى تجميد العديد من المشاريع وعمليات التوظيف في القطاعين العمومي والخاص.

ومنذ الأزمة النفطية عام 2014، راوح عجز الموازنة العامة للجزائر بين 13 و17 مليار دولار، بينما تتوقع الحكومة أن يصل العجز في العام الجاري إلى 22,6 مليار دولار، بما يعادل 13,57% من إجمالي الناتج المحلي. ولا تقتصر الضغوط المالية على تسجيل عجز في الموازنة، وإنما تتوقع الحكومة مزيداً من تآكل احتياطي النقد الأجنبي، ليهبط إلى أقل من 46,8 مليار دولار في نهاية العام الجاري، من 56 مليارا حاليا، تغطي 16,2 شهراً من الواردات.

> عجز الموازنة وصل إلى 22,6 مليار دولار العام الجاري
>
> اتصالات حكومية مع 11 دولة لاسترجاع الأموال المنهوبة

ويرى الخبير الاقتصادي جمال نور الدين أن «الأحزاب في الحقيقة لم تقدم ورقة طريق واضحة لكيفية حماية قدرة المواطنين في ظل الوضع الاقتصادي المتأزم حالياً، فالأمر ليس مرتبطا بالرواتب والأسعار، بل بمنظومة اقتصادية كاملة، إذ لا يمكن أن نتحدث عن الرواتب والتضخم في اقتصاد غير منتج ويعيش بعائدات النفط فقط».

وأصبحت مخلفات جائحة كورونا على الاقتصاد تهدد قوت الملايين أيضا، حيث قالت وزارة العمل والتشغيل في تقرير، حصل «العربي الجديد» على نسخة منه، إنه جرى إحصاء 200 ألف عامل من دون مداخيل مالية في الأشهر الخمسة الأولى بعد تفشي الوباء، و180 ألف عامل شهدت رواتبهم تأخراً بين شهرين وثلاثة أشهر، وهي أرقام تؤكد مصادر حكومية تضاعفها 5 مرات.

ويرى المستشار الحكومي والخبير الاقتصادي عبد الرحمن مبتول أن «الأحزاب قدمت تشخيصا للأزمة الاقتصادية، وقد وفقت في ذلك نوعا ما، إلا أن اللافت أن الأحزاب لم تقدم تصوراً واضحاً لبعث الاقتصاد سواء من حيث الإطار التنظيمي التشريعي أو الجانب التنفيذي». ويقول مبتول لـ«العربي الجديد» إن « التنظير والممارسة أمران مختلفان تماما، ومن يعرف طبيعة الحكم في الجزائر يدرك أن برامج الأحزاب حتى وإن كانت تحوز على البرلمان والحكومة، فإنها لن تطبق منه ولو الشيء اليسير لأن القرارات كلها تُقرر في ما يعرف بالغرف المظلمة». وتعد هذه الانتخابات الأولى بعد الحراك الشعبي في فبراير/ شباط 2019، بينما تقاطعها مكونات من الحراك وأحزاب سياسية تعتبر أن هذه الانتخابات تمثل التفافاً ضد مطالب الحراك الشعبي والثورة السلمية.

وارتفعت دعوات في الشارع للمطالبة باسترجاع الأموال المنهوبة في عهد الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة، بالموازاة مع الانتخابات البرلمانية، ما يعد الاختبار الأصعب والتحدي الأكبر أمام الأحزاب الفائزة. وكان استرجاع الأموال عصب برامج الأحزاب في حملاتها الانتخابية، حيث جعلت منها «ورقة انتخابية» بامتياز.

ويؤيد رئيس حزب جبهة المستقبل، في حديث مع «العربي الجديد»، فتح حوار مع رجال الأعمال المسجونين، والتفاوض معهم، مشيرا إلى أهمية «جلب أي دينار للخزينة العمومية وليس الحكم بمنطق الثأر والعقاب». كما يرى عبد القادر بن قرينة، رئيس حركة البناء الوطني من التيار الإسلامي، أن «المصالحة مع رجال الأعمال يمكن أن تكون السبيل لاسترجاع المال المنهوب، إلا أنني أقترح على الرئيس (عبد المجيد تبون)، لو فزنا برئاسة البرلمان والحكومة، تنظيم استفتاء حول القضية، لأن السلطة للشعب وهو من يقرر مصير العصابة».

ويقول الأستاذ في جامعة الجزائر عبد الرحمن عبة، لـ«العربي الجديد»، إن السلطة تأخرت في استرجاع الأموال المنهوبة خلال العامين الجاري والماضي، مستبعدا أن يتم استرجاع الأموال كاملة، خاصة تلك التي تم تحويلها إلى الخارج. ويضيف: «من الناحية العملية، الأموال التي يتم الحديث عنها لا يمكن استرجاعها، لأنها ليست موجودة في حسابات معلومة، وإنما تم تقديمها كهدايا في إطار المحاباة، ما يطرح خيار المصالحة الاقتصادية التي اعتمدتها دول أخرى، مع أنني ضده كمبدأ». ويتابع أن الأحزاب لم تقدم تصوراً واضحاً لبعث الاقتصاد سواء من حيث الإطار التنظيمي التشريعي أو الجانب التنفيذي». ويقول مبتول لـ«العربي الجديد» إن « التنظير والممارسة أمران مختلفان تماما، ومن يعرف طبيعة الحكم في الجزائر يدرك أن برامج الأحزاب حتى وإن كانت تحوز على البرلمان والحكومة، فإنها لن تطبق منه ولو الشيء اليسير لأن القرارات كلها تُقرر في ما يعرف بالغرف المظلمة». وتعد هذه الانتخابات الأولى بعد الحراك الشعبي في فبراير/ شباط 2019، بينما تقاطعها مكونات من الحراك وأحزاب سياسية تعتبر أن هذه الانتخابات تمثل التفافاً ضد مطالب الحراك الشعبي والثورة السلمية.

وارتفعت دعوات في الشارع للمطالبة باسترجاع الأموال المنهوبة في عهد الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة، بالموازاة مع الانتخابات البرلمانية، ما يعد الاختبار الأصعب والتحدي الأكبر أمام الأحزاب الفائزة. وكان استرجاع الأموال عصب برامج الأحزاب في حملاتها الانتخابية، حيث جعلت منها «ورقة انتخابية» بامتياز.

ويؤيد رئيس حزب جبهة المستقبل، في حديث مع «العربي الجديد»، فتح حوار مع رجال الأعمال المسجونين، والتفاوض معهم، مشيرا إلى أهمية «جلب أي دينار للخزينة العمومية وليس الحكم بمنطق الثأر والعقاب». كما يرى عبد القادر بن قرينة، رئيس حركة البناء الوطني من التيار الإسلامي، أن «المصالحة مع رجال الأعمال يمكن أن تكون السبيل لاسترجاع المال المنهوب، إلا أنني أقترح على الرئيس (عبد المجيد تبون)، لو فزنا برئاسة البرلمان والحكومة، تنظيم استفتاء حول القضية، لأن السلطة للشعب وهو من يقرر مصير العصابة».

ويقول الأستاذ في جامعة الجزائر عبد الرحمن عبة، لـ«العربي الجديد»، إن السلطة تأخرت في استرجاع الأموال المنهوبة خلال العامين الجاري والماضي، مستبعدا أن يتم استرجاع الأموال كاملة، خاصة تلك التي تم تحويلها إلى الخارج. ويضيف: «من الناحية العملية، الأموال التي يتم الحديث عنها لا يمكن استرجاعها، لأنها ليست موجودة في حسابات معلومة، وإنما تم تقديمها كهدايا في إطار المحاباة، ما يطرح خيار المصالحة الاقتصادية التي اعتمدتها

سوناطراك تبحث تحسين الصفقات

قالت شركة سوناطرك النفطية الجزائرية إنها تدرس تحديث وتحسين إجراءات إبرام الصفقات الخاص بها طرح المزيد من التفاصيل حول الأمر. وعقد عملاق النفط الجزائري، وفق بيان أوردته وكالة الأنباء الجزائرية، جمعية عامة، نهاية الأسبوع الماضي، برئاسة وزير الطاقة والمناجم وعضوية وزير المالية ومحافظ بنك الجزائر. وأشار البيان إلى أنه جرى خلال هذه الجمعية عرض الحصيلة السنوية للشركة لعام 2020 والمصادقة عليها. وتضمنت هذه الحصيلة نشاطات الإنتاج والاستثمار والتسويق. وكانت صادرات الجزائر من الغاز الطبيعي قد تراجعت إلى 41 مليار متر مكعب العام الماضي، مقابل 43 ملياراً في 2019، بحسب أرقام حديثة لوزارة الطاقة، فيما بلغت إيرادات النفط والغاز 23 مليار دولار في 2020، مقابل 33 مليار دولار في العام السابق عليه. وتشكل إيرادات الطاقة 92% من إجمالي موارد النقد الأجنبي، وفق البيانات الرسمية، فيما تشهد الدولة صعوبات اقتصادية حادة بفعل تراجع أسعار النفط في السنوات الأخيرة، زادتها تعقيداً جائحة فيروس كورونا الجديد، التي عمقت الركود الاقتصادي وتسببت في تزايد معدلات البطالة.

رجل مسن يجلس في حصالة مغطاة بملصقات الانتخابات (فرانس برس)